E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/107
24 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

أداء آليات حقوق الإنسان لعملها بفعالية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المقدّم عملاً بقرار اللجنة ٢٠٠١/ ٧٩*

* وفقاً للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، تأخر تقديم هذه الوثيقة حتى تتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

(A) GE.03-11106 140303 170303

موجز تنفيذي

أعـــد هـــذا الـــتقرير بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة ٧٩/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وهو يتضمن معلومات بشأن الإجراءات المتخذة وفقا لهذا القرار. ويركز التقرير على الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأكثر التطورات أهمية منذ عام ٢٠٠١، وينـــبغي قـــراءته مقروناً بتقرير الأمين العام عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/57/283)، الذي قدّم للجمعية العامة في دورتها الأخيرة.

ولتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير لأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، ما فتئت مفوضية الأمم المـــتحدة السامية لحقوق الإنسان تطبق بصورة منهجية نهجا إقليميا ودون إقليمي من خلال مجموعة متنوعة من الوســـائل والطرق التكميلية، لا سيما عن طريق إنشاء أطر إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، متبنية التركيز دون الإقلـــيمي حيـــثما كان ملائما، وعن طريق إيفاد ممثلين إقليميين ودون إقليميين إلى المراكز الأمامية، وإبرام اتفاقات تعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة، ورعاية أو تنظيم مشاورات وحوارات.

مقدمـــة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٩/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى الأمين العام أن يقدّم لها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يقدم اقتراحات وتوصيات ملموسة بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان، وأن يضمن تقريره نتائج الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار. ويقدَّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وينبغي قراءته مقروناً بتقرير الأمين العام عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي قدّم للجمعية العامة (A/57/283).

أولاً- الأنشطة الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٢- يـــتوقف إحـــراز الـــتقدم في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المقام الأول على الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني - الإجراءات المرتبطة مباشرة بالتطبيق الكامل لأحكام المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. بيد أنه لأجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير على الصعيد الوطني لأنشطة الأمم المتحدة، ما فتئت المفوضية تطبق بصورة منهجـــية نهجـــا إقليمـــيا ودون إقليمي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق التكميلية تشمل بوجه خاص ما يلي:

(أ) دعم إنشاء الأطر الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) اعتماد تركيز دون إقليمي حيثما كان ملائما؛

(ج) إيفاد ممثلين إقليميين ودون إقليميين إلى المراكز الأمامية؛

(د) وإبـــرام اتفاقـــات تعـــاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية؛ وتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة، ورعاية أو تنظيم مشاورات وحوارات.

ثانياً- الأطر الإقليمية

ألف- أفريقيا

٣- وفي الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظمت المفوضية السامية حوارا تشاوريا في جنيف بشأن موضوع "حقوق الإنسان، والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، شارك فيه ممثلون للحكومات الأفريقية، والمـــنظمات غـــير الحكومـــية، والمنظمات المحلية، والأكاديميات، والمنظمات الاقتصادية دون الإقليمية وخبراء في مجال

حقـــوق الإنســـان من القارة الأفريقية وخبراء يعيشون في المهجر. وكان من أهداف هذا الحوار دعم منظمة الوحدة الأفريقـــية في العملـــية التشـــاورية من أجل إنشاء الاتحاد الأفريقي من جهة والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من جهة أخـــرى. وتم تنظـــيم الحـــوار بالتعاون الوثيق مع أمانة منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٤- وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٤ باء، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية للأمانة العامة للأمم المتحدة، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي. ومنذ أن باشر المركز أعماله، أقام شراكات مع وكـــالات الأمم المتحدة العاملة في الكاميرون ووسط أفريقيا، ومع شركاء معنيين آخرين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ومؤسسات البحوث، والمجتمع المدني.

٥- وفي آب/أغســـطس ٢٠٠٢، وضـــعت خطـــة عمل تستغرق فترة ستة أشهر وتمّ تنسيقها بين الجماعة الاقتصـــادية لـــدول غرب أفريقيا والمركز. ومتابعة لهذا التعاون اجتمع المستشار من أجل الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تعزيز قدراتها المتعلقة بالديمقراطية، وفي ميدان السلام والأمن. وبالنسبة لعناصر الديمقراطية والسلام والأمن، فإن المركز بصدد إقامة شبكات مع اللجان الانتخابـــية، والحكومـــات، ومنظمات المجتمع المدني وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة بخصوص برامج الإدارة الجيدة.

٦- وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وعلى إثر التقييم الذي أجري في آذار/مارس ٢٠٠٢ للمساعدة المقدمة إلى اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب منذ إنشائها، تتوخى مفوضية حقوق الإنسان دورة جديدة من التعاون.

٧- وفي إطـــار متابعة الحوار الأفريقي الذي عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظمت المفوضة الســـامية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الحوار الأفريقي الثاني في أروشا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيـــار/مايو ٢٠٠٢، تناول موضوع "تعزيز العدالة والمصالحة في أفريقيا: التحديات القائمة أمام حقوق الإنسان والتنمية".

٨- ووقعـــت المفوضـــية السامية مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠١، ومع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٩- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في إطار جهودها المتضافرة لإدماج حقوق الإنسان في العمل الميداني، حلقة عمل تدريبية من أجل إدماج حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة جنوب أفريقيا، عُقِدَت في بريتوريا، جنوب أفريقيا، خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٠- ويسرت المفوضية السامية تنظيم حلقة عمل تدريبية لإدماج حقوق الإنسان من أجل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقتي شرق ووسط أفريقيا، في أديس أبابا، من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وحضر الحلقة مشاركون من مرافق الموارد دون الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجموعات الاقتصادية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا، و١٤ مركزاً من مراكز الاتصال المعنية بحقوق الإنسان الخاضعة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بواقع مركز من كل بلد من بلدان منطقة شرق ووسط أفريقيا دون الإقليمية.

١١- ونظمت المفوضية حلقة عمل، من ٢٧ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جمعت ممثلي حكومات ٥ بلدان ناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، وممثلي منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان.

باء- المنطقة العربية

١٢- واصل الممثلون الإقليميون تقديم المشورة إلى الدول الأطراف بناء على طلبها في مجال صياغة خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، والتشريعات ذات الصلة، وإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، كما قدما الدعم والتوجيه التقنيين لجميع عناصر المجتمع المدني في المنطقة العربية، بغرض تحسين قدراتها المؤسسية والتشغيلية، وتعزيز دورها الحافز في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان والتوعية بها وحمايتها. وتوطدت علاقات استراتيجية مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة في إطار التخطيط والبرمجة القائمين على حقوق الإنسان وكذلك في تحديد وتصميم، وتنفيذ أفضل الممارسات.

١٣- ووفقا لمذكرة إعلان نوايا وقعتها المفوضية السامية وجامعة الدول العربية، واصلت الأمانتان نهجهما التعاوني واتفقتا على الاضطلاع بأنشطة معينة في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تنظم المفوضية السامية دورة تدريبية عن نظام الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي جامعة الدول العربية. ووفقا لمذكرة إعلان النوايا منحت جامعة الدول العربية المفوضية "مركز مراقب" في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٤- وفي سياق المشروع الإقليمي بشأن "حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الدول العربية"، الذي دعّمه كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية وقامت بتنفيذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، شُكّلت لجنة توجيهية

تمثل المنظمات الثلاث، وأنشئ فريق استشاري مؤلف من خبراء من المنطقة. وقد نُظم أول نشاط في إطار هذا المشروع "حقوق الإنسان ووسائط الإعلام" في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

جيم- آسيا والمحيط الهادئ

١٥- عملا بقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، واصلت المفوضة السامية تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. ونظمت حلقات عمل سنوية بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك في عام ٢٠٠١، وفي بيروت في عام ٢٠٠٢.

١٦- ويجري تنظيم حلقة العمل الحادية عشرة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع حكومة باكستان من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ، في إسلام أباد. وسوف يقدّم تقرير منفصل عن نتائج حلقة العمل للجنة في دورتها الجارية.

١٧- ولمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار عمل طهران بشأن وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز بناء القدرات الوطنية، انتهت المفوضية السامية من إعداد "كتيب عن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان" في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢. ويوجد هذا الكتيب في موقع المفوضية السامية على الإنترنت على العنوان التالي: website at www.ohchr.org.

١٨- وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أبرمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مذكرة إعلان نوايا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أدّت إلى تعيين مستشار إقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في مقر اللجنة في بانكوك، وإلى تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وتنبني هذه المبادرة على الخبرة المكتسبة منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، الذي أوصى بتعيين موظفين لشؤون حقوق الإنسان في مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية. وتولى الممثل مهام منصبه في بانكوك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٩- وبواسطة المستشار الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومقرّه بانكوك، تعمل المفوضية السامية على إقامة روابط عمل أوثق وأقوى في مجال حقوق الإنسان مع اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة، ومع الحكومات، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمجتمع المدني في المنطقة. ومن الأولويات بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وإدماج نُهَج حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة في الإقليم.

دال- أوروبـــا

٢٠- جـــرى تناول موضوع النهج الإقليمي الذي تتبعه المفوضية في أوروبا، أثناء المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان وإرســـاء الديمقراطـــية المعقود في دوبروفنيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في شراكة مع حكومة كرواتيا، واللجنة الأوروبية، ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢١- وفي تمـــوز/يوليه ٢٠٠٢، ألقت المفوضة السامية السيدة ماري روبنسون كلمة أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في فيينا، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ألقى المفوض السامي الجديد، السيد ســـيرجيو فييرا دي ميللو أولى كلماته أمام المجلس الدائم. وحضر السيد فييرا دي ميللو اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في بورتو بالبرتغال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٢- وتواصل المفوضية السامية تنسيق وتنفيذ أنشطتها القطرية بالتشاور مع بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمراكز الإعلامية التابعة لمجلس أوروبا في الميدان.

٢٣- ويجـــري المفوض السامي مشاورات منتظمة مع رئاسة اللجنة الأوروبية. وتوجد ترتيبات عديدة للتمويل بين المفوضـــية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية لدعم وجودها الميداني ومشاريعها الخاصة بالتعاون التقني، مثل مشروع دعم الترتيبات القضائية الانتقالية التي تراعي الحقوق في البلدان التي انتهت فيها الصراعات والأزمات، والذي بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

هاء- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤- عقـــدت حلقـــة دراسية لخبراء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك في الفترة من ١ إلى ٣ تمـــوز/يولـــيه ٢٠٠٢ افتتحـــتها المفوضة السامية. ووفرت الحلقة محفلاً لتبادل الآراء بشأن كيفية المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٢٥- وكخطـــوة تجـــاه اتـــباع نهج محدد خاص ببلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، عقدت المفوضية الســـامية مشاورة مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين والإقليميين في المنطقة في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ونتـــيجة لذلـــك، حصـــلت المفوضية السامية على تقدير حديث لحالة حقوق الإنسان في المنطقة وحددت إمكانـــات وسُـــبل زيـــادة الأنشطة الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وستنظَّم حلقة عمل معنية بإدراج حقوق الإنسان والتوعـــية بهـــا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، ستستعرض تقييم البرمجة الخاصة بشركاء الأمم المتحدة وســـتعتمد خـــريطة الطريق للتعاون بين المفوضية السامية وشركائها في المنطقة دون الإقليمية لإدماج حقوق الإنسان واعتماد النهج القائم على الحقوق لدى وضع البرامج في إطار تنفيذ أهداف الألفية.

٢٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دعمت المفوضية السامية إنشاء كرسي لحقوق الإنسان كشريحة في الدورات السنوية التي تنظّم في معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وأبرم اتفاق مع المعهد، تيسر المفوضية السامية بموجبه مشاركة موظفين حكوميين، وممثلين من المؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية بصفة زملاء. والهدف من وراء إنشاء كرسي لحقوق الإنسان هو تعزيز معرفة الصكوك والآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وأوفدت المفوضية بعثة في الفترة ما بين ٨ و١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى مقر منظمة الدول الأمريكية ومقر لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة، بغية تحديد مجالات التعاون مع منظمة الدول الأمريكية، والاتفاق على تنفيذ أنشطة مشتركة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحسين التنسيق بين الآليات الإقليمية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثاً- خاتمة

٢٧- ستواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان إيلاء اهتمام خاص لتطوير أو تقوية الترتيبات الإقليمية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وستواصل تقديم تقارير عن نتائج الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، استجابة للقرارات والتوجيهات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

- - - - -